قراءات المرصد الوطني للإجرام

وحدة اليقظة الاستراتيجية

قراءة في تقرير أساسيات الذكاء الاصطناعي للقضاة

العنوان	أساسيات الذكاء الاصطناعي للقضاة
الجهة المصدرة	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)
لغة التقرير وتاريخ نشره	صدر باللغة الإنجليزية – سنة 2026
عدد الصفحات	17 صفحة
طبيعة الوثيقة	دليل إرشادي.

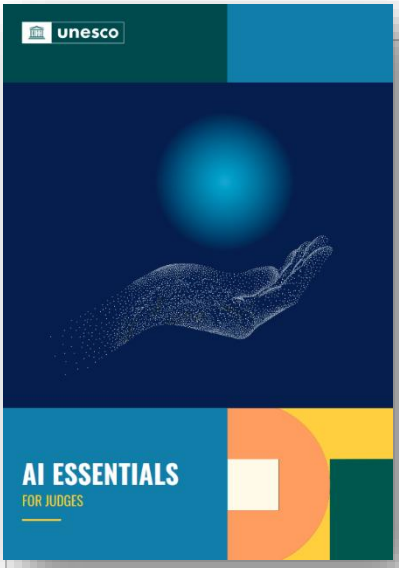

الملّخص التنفيذي

تشكل وثيقة "**AI Essentials for Judges**" مرجعاً توجيهياً موجزاً أعدّته منظمة اليونسكو سنة 2026 في إطار برنامج *الذكاء الاصطناعي وسيادة القانون*، بهدف تمكين القضاة ومهني العدالة من فهم الأسس النظرية والعملية للذكاء الاصطناعي في السياق القضائي، دون اشتراط خبرة تقنية مسبقة.

تأتي هذه الوثيقة استجابةً لنتائج دراسة أجرتها اليونسكو سنة 2023 شملت فاعلين قضائيين في 96 دولة، أظهرت أن 44% من المهنيين القانونيين يدمجون الذكاء الاصطناعي في عملهم، في حين لم يتلقَّ سوى 9% منهم تدريباً مؤسسياً منظماً. ومن ثمّ، هدفت الوثيقة إلى سد فجوة المعرفة، وتقديم إجابات مركزة عن الأسئلة الأكثر شيوعاً.

ملاحظة:

يعد هذا المستند "وثيقة حية" سيتم مراجعتها دورياً لضمان دقتها ومواكبتها للتطورات التقنية والقانونية.

التعريف:

تشكل التعاريف مدخلاً مفاهيمياً ضرورياً لفهم الإطار العام الذي تندرج ضمنه تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي. إذ يميز النص بدقة بين الذكاء الاصطناعي بوصفه منظومة تقنية لمعالجة البيانات ومحاكاة بعض أنماط السلوك الذكي، وبين الذكاء الاصطناعي التوليدي باعتباره جيلاً متقدماً قادراً على إنتاج محتوى مستحدث استناداً إلى تعليمات محددة وتحليل كميات ضخمة من المعطيات.

وتكمن أهمية هذا التمييز في كونه يؤسس لفهم علمي ومنهجي لطبيعة الأداة التقنية قبل الانتقال إلى مناقشة تطبيقاتها القضائية. فالذكاء الاصطناعي في صورته العامة يرتبط أساساً بتحسين المعالجة الآلية للمعلومات، بينما ينطوي الذكاء الاصطناعي التوليدي على أبعاد إضافية تتصل بإنتاج المعرفة وصياغة المحتوى، وهو ما يثير تساؤلات قانونية وأخلاقية أعمق عند إدماجه في العمل القضائي.

وتأسيسا على ما سبق يُقصد **بالذكاء الاصطناعي** تلك التقنية التي تُمكّن من إنجاز المهام المتكررة والمستغرقة للوقت عبر برمجة منظومة من التعليمات والعمليات، بحيث تقوم أنظمة الحاسوب بمعالجة البيانات وفق آليات تحاكي أنماط السلوك الذكي، من قبيل الاستدلال والتعلّم والتنبؤ.

أما **الذكاء الاصطناعي التوليدي(GenAI)** ، فيتميّز بقدرته على إنتاج محتوى جديد، سواء في شكل نصوص أو صور أو مقاطع فيديو، استناداً إلى تعليمات تُعرف بـ«المطالبات(Prompts) »، وذلك من خلال تحليل ومعالجة كميات ضخمة من البيانات.

تطويرواستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاع القضائي:

تضطلع السلطات القضائية بدور محوري في قيادة مسار اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل منظومة العدالة، وذلك من خلال إعداد استراتيجية مؤسساتية واضحة المعالم، تنطلق من جردٍ شامل للبيانات المتاحة، ووضع خريطة دقيقة لمجالات استثمارها، مع تحديد الإشكالات العملية ذات الأولوية التي يتعين معالجتها وفق مقاربة تدريجية ومنضبطة.

وفي هذا الإطار، يمكن حصر مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في ثلاثة محاور أساسية:

- **أولاً: الدعم الإداري**، عبر أتمتة المهام الروتينية ذات الطابع الإجرائي، لاسيما ما يتعلق بجدولة الجلسات، وتدبير المواعيد، وتفريغ المحاضر، بما يسهم في ترشيد الزمن القضائي وتحسين النجاعة الإدارية.

- **ثانياً: تحليل الوثائق والمعطيات**، من خلال تمكين آليات البحث السريع عن الكلمات المفتاحية، وتصنيف القضايا المتشابهة، وتلخيص الملفات، بما يعزز جودة المعالجة وسرعة الولوج إلى المعلومة القضائية.
- **ثالثاً: دعم القرار القضائي**، عبر توفير أدوات مساندة في إعداد مشاريع الصياغة وتقديم معطيات تحليلية معمقة، مع التأكيد الصريح على أن سلطة التقدير والحسم تظل حصرياً بيد القاضي، باعتباره الضامن لاستقلال القضاء وحسن تطبيق القانون.

كما تقتضي هذه الدينامية الإصلاحية إرساء توازن دقيق بين توظيف التقنيات الحديثة والالتزام الصارم بأخلاقيات المرفق القضائي، بما يحول دون أي مساس باستقلالية القاضي أو إحلال الآلة محل الاجتهاد القضائي، مع التقيد التام بمقتضيات حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وصون الخصوصية. بما يضمن استثمار الإمكانات التقنية المتاحة في إطار يحافظ على القيم الدستورية والمبادئ المؤطرة للعدالة.

استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل القضاة:

من حيث المبدأ يتعيّن على القضاة، قبل اللجوء إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، التقيد بجملة من الإجراءات المنهجية، من بينها الاطلاع على السياسات المؤسسية ذات الصلة، واستيعاب آلية اشتغال الأداة المعتمدة وحدودها التقنية، فضلاً عن تحديد المسؤوليات القانونية المترتبة في حال وقوع أخطاء أو انحرافات في النتائج.

ومن أبرز الممارسات الفضلى الموصى بها في هذا السياق:

- التحلي باليقظة المستمرة والتحقق الدقيق من المخرجات لرصد ما يُعرف بـ"الهلوسة"، أي المعلومات غير الدقيقة أو غير المستندة إلى أساس واقعي
- اعتماد مبدأ الشفافية من خلال إشعار الأطراف المعنية عند توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في أي مرحلة من مراحل إعداد القضية.
- صون مبدأ السرية عبر الامتناع عن إدخال أو مشاركة المعطيات الشخصية أو الحساسة ضمن هذه الأنظمة، لا سيما الأنظمة التوليدية منها

الفوائد المحتملة للمتقاضين:

تُتيح تقنيات الذكاء الاصطناعي إمكانات واعدة لتعزيز الولوج إلى العدالة، من خلال تمكين المرتفقين من الحصول على إرشادات قانونية أولية واضحة ومبسطة، ولا سيما عبر أنظمة الدردشة الآلية التي تقدم معلومات مؤطرة تساعد على فهم الإجراءات والحقوق والالتزامات. كما تسهم هذه التقنيات في أتمتة عدد من المساطر البسيطة، من قبيل إجراءات الوساطة وتسوية النزاعات عبر المنصات الرقمية، بما يساهم في تسريع البت وتقليص العبء الإجرائي. إضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يدعم تبسيط الأحكام والقرارات القضائية المعقدة عبر تلخيصها بلغة مفهومة، مما يعزز قدرة المتقاضين على استيعاب مضامينها وآثارها القانونية.

ومن جهة أخرى، توفر هذه التقنيات أدوات مساندة للأشخاص الذين يواجهون عوائق لغوية أو صعوبات في القراءة والكتابة، من خلال واجهات استخدام مكيّفة، وتقنيات تحويل الصوت إلى نص، والترجمة الآلية، بما يكرّس مبدأ المساواة في الولوج إلى المعلومة القانونية والخدمات القضائية.

وعليه، يمكن القول بأن الذكاء الاصطناعي مرشح لأن يكون أداة استراتيجية لتعزيز دمقرطة العدالة، من خلال تقليص الكلفة الزمنية والمادية للإجراءات، وتبسيط المساطر القضائية، وتوسيع نطاق الولوج إلى الخدمات العدلية في إطار الشمول الرقمي. غير أن تفعيل هذا الدور يظل رهيناً بإخضاع هذه التقنيات لتأطير قانوني وأخلاقي دقيق، يضمن حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، ويصون الحقوق والحريات الأساسية، ويعزز ثقة المتقاضين في نزاهة وشفافية المنظومة القضائية.

المخاطر:

تشير المصادر المتخصصة إلى وجود جملة من المخاطر البنيوية والأخلاقية المرتبطة بإدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، وهي مخاطر تستدعي مقاربة حذرة بإطار قانوني وتنظيمي واضح يوازن بين الاستفادة من الإمكانات التقنية وصون ضمانات المحاكمة العادلة. ومن أبرز هذه المخاطر:

- **الأمن السيبراني وسرية البيانات** :إذ إن اعتماد أنظمة رقمية لمعالجة معطيات قضائية، غالباً ما تكون ذات طابع شخصي أو حساس، يرفع من مستوى المخاطر المرتبطة بالاختراقات أو التسريبات أو سوء الاستخدام. وأي إخلال بسرية البيانات قد يمس بحقوق الأطراف، ويؤثر سلباً على الثقة في المؤسسة القضائية، مما يفرض اعتماد معايير عالية للحماية المعلوماتية وتدابير صارمة لحكامة الولوج إلى المعطيات.

- **التنميط والتنبؤ بالسلوك القضائي** :حيث قد تُستعمل أدوات تحليل البيانات لاستخلاص أنماط قرارات القضاة أو توقع توجهاتهم المستقبلية بناءً على سوابقهم المهنية. ومثل هذا الاستخدام، إن لم يُضبط بضوابط دقيقة، قد يشكل مساساً باستقلال القاضي وحرية اقتناعه، ويؤدي إلى ضغوط غير مباشرة تؤثر في حياده وتجرده.
- **التحيزات الخوارزمية** :ذلك أن النظم القائمة على التعلم الآلي تعتمد في جوهرها على البيانات التي تم تدريبها عليها، والتي قد تتضمن، بشكل واعٍ أو غير واعٍ، أنماطاً من التحيز أو التمييز. وإذا لم تُراجع هذه النماذج بآليات تدقيق منتظمة، فقد تفضي إلى مخرجات غير منصفة تمس بمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص أمام القضاء.
- **خطر الاستبدال وتغليب الآلة على العنصر البشري** :إذ ينبغي التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي يظل أداة مساعدة لا بديلاً عن القاضي. فهو يفتقر إلى القدرة على التقدير القيمي والأخلاقي، وإلى الحس الإنساني الضروري لفهم السياقات الاجتماعية والإنسانية المحيطة بكل نزاع. كما أنه لا يتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية المترتبة عن القرار القضائي، وهو ما يجعل الإشراف البشري والتدخل الحاسم للقاضي أمراً غير قابل للاستغناء.

نستخلص مما تقدم أن توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، رغم ما يوفره من فرص لتحسين النجاعة وتطوير الأداء، يظل محفوفاً بتحديات جوهرية قد تمس بأسس العدالة ذاتها إن لم يُؤطر بضمانات صارمة، تشمل الشفافية، والمساءلة، وحماية المعطيات، وصيانة استقلال السلطة القضائية.

الإجراءات الوقائية والتصحيحية:

تقتضي عملية إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنظومة القضائية اعتماد مقاربة تشاركية تقوم على إشراك نقابات المحامين، بما يضمن صون حقوق المتقاضين وتعزيز ضمانات المحاكمة العادلة. كما يتعين إرساء آليات استئناف فعالة تخول للمتقاضين حق طلب مراجعة بشرية للقرارات المستندة إلى أنظمة الذكاء الاصطناعي، انسجاماً مع المعايير الدولية ذات الصلة، لاسيما نظام حماية البيانات العام (GDPR) وقانون الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي.

بناءً على ما سبق، تتضح ضرورة تكريس رقابة بشرية حقيقية وآليات طعن ناجعة، بما يضمن بقاء القرار القضائي خاضعاً لمبادئ المساءلة والشفافية، ويصون الثقة في العدالة.

خلاصة عامة:

تمثل وثيقة **AI Essentials for Judges** دليلاً توجيهياً معيارياً يوازن بين استثمار فرص الذكاء الاصطناعي في تحسين فعالية القضاء، والتحذير من مخاطره على الاستقلال والحقوق الأساسية.

وتؤكد الوثيقة على ثلاث ركائز مركزية:

1. **التحكم البشري الدائم في القرار القضائي**.
2. **الالتزام بالأخلاقيات وحقوق الإنسان**.
3. **التكوين المستمر والتأطير المؤسسي المنظم**.

وعليه، فإن إدماج الذكاء الاصطناعي في العدالة ليس مسألة تقنية فحسب، بل هو خيار مؤسساتي وأخلاقي يستوجب الحوكمة الرشيدة واليقظة المستمرة.

للاطلاع على التقرير: https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000396991